دراسة دور المطالب الإقتصادية في ثورات الشعوب العربية

الكُتّاب: الدكتور محسن معارفي (ايران)[1]، حسن عالمي بكتاش (ايران)[2]

استلام: ١٤٣٨/٠٧/٠٢ **قبول**: ١٤٣٨/٠٨/٠٩

الملخص

إن كلمة الثورة في بادئ النظر توحي بالتحول الجذري على مستوى النظام السياسي لبلد معين. فهي عبارة عن **لا** الكبيرة في وجه حكومة تمتلك القدرة، تضع القوانين، وتتحكم بزمام الأمور، فإذا بها تتفاجأ بسلب كل هذه الحقوق بغتة، ويُطرد كل منتميها من البلد، وتسقط معها وسائل الإقتدار السياسية والإجتماعية والثقافية برمتها. بداهة أن في كل الأنظمة السياسية هناك من لا يروق لهم أسلوب الحكم، أو الإدارة الاقتصادية، وحتى شرعية الدولة الحاكمة، لكن على الأغلب تكون هذه العناصر المعارضة متشتتة ومتفرقة، وبالتالي من المستحيل فعلاً أن تقدر على الإطاحة بالنظام الحاكم. فيا ترى ما هو مصدر هذه القدرة والطاقة العظيمة؟ وأين كانت هذه الطاقة وعند أية شريحة وكيف كان يتم تخزينها قبل تحقق الثورة؟

الكلمات المفتاحية: المطالب الإقتصادية، ثورات، الشعوب العربية

١- إعداد: دكتوراه في لجنة القرآن والإقتصاد، جامعة المصطفىﷺ العالمية، قم، ايران، mohsen.nodehi@gmail.com

٢- التعريب: محاضر في لجنة القرآن والحديث، جامعة المصطفىﷺ العالمية، قم، ايران، Alimihasan@yahoo.com

المقدمة

فما هو عامل توحيد القوى المعارضة للوقوف في صف واحد ضد النظام السياسي الحاكم، ونزولهم في الشوارع، ووضع الدولة في موقف ما سمّاه يورغن هابرماس (١٩٧٥) بـ أزمة المشروعية، ومن ثم الإطاحة به؟ وعلى رؤى ومبادئ أيٍّ من الأطراف المعارضة سيتشكل النظام البديل بعد سقوط النظام الحاكم؟ أياً من القراءات ما يتعلق بالسبب الرئيس للثورة ستقبلها القوى المعارضة المتفقة؟ هل يتمحور المطلب الرئيس للثوار التحولات البيئية والمطالب الاقتصادية، أو سيكون قطب الرحى في المطالب هو تغيير المبادئ والقيم؟

طرحت هذه الأسئلة وبكثافة في خصوص الثورات العربية ونهضاتها العظيمة أيضاً بأشكال مختلفة. لا سيما الشعوب العربية التي ترزح تحت نير الإستبداد وقد تعودتها منذ سنين بعيدة، فيا ترى ما الذي سبّب في انتفاضها فجأة، وصنعها قوة عظيمة كتلك، حيث أصبحت قادرة على إسقاط النظم الإستبدادية، لا سيما في وقت تمّ وأد مؤسسة الحقوق المدنية في الجوامع العربية قبل أن ترى النور، كما تم الكبت السياسي للشعوب بعد إعاقتهم عن النمو والازدهار؟ فما الذي تريد هذه الشعوب؟ وإلى أين ستؤدي ثوراتهم؟

باعتقاد البعض أن السبب الرئيس لهذه الثورات هيمنة الإستبداد وعدم وجود الديمقراطية. فهم يعتبرون المطلب الأساس للثوار ليس إلا إجراء انتخابات حرة واستقرار ديمقراطية حقيقية.

فيشبّه هؤلاء ثورة الشعوب العربية الثورات ذات الألوان، وكما اشتهرت تلكم الثورات باسم بعض الزهور مثل ثورة الورد في جرجيا، أو ثورة التوليب في قرقيزيا،

فعلى غرار ذلك تمت تسمية ثورة الشعب التونسي العظيمة بـ ثورة الياسمين وثورة شباب مصر الموّاجة بـ ثورة اللوتس.[١]

فهناك من يعتبر أن العامل الأساس لهذه التحركات هو المسائل الاقتصادية في هذه البلدان، وبرأيهم أن المطلب الرئيس للثوار هو تحسين أوضاع العمل والمعيشة ليس إلا.

وبالتالي قاموا بتسمية هذه الثورات بـ ثورة الخبز تارة، وثورة رغيف الخبز أخرى. كما إنهم يؤكدون أن الشرارة الأولى لهذه الاحتجاجات انطلقت من قبل محمد بوعزيزي الذي قام بعمل انتحاري في تونس، حيث أحرق نفسه احتجاجاً على معضلة البطالة في البلد. فكان شابا جامعياً عاطلاً عن العمل، فأضرم النار في نفسه؛ لأن البوليس رفض التصريح له حتى ببيع الخضراوات والفواكه في الشارع.

يعتقد بعض المحللين السياسيين أن الدافع الأساس للثورات [العربية] المطالبة بالقيم المهمة [المنسية] من قبيل إحياء الكرامة الإنسانية والتحرر من الأيادي الإستبدادية والإستعمارية، ومن هنا سموا هذه الثورات بـ ثورة الكرامة تارة و ثورة الحرية أخرى.

بينما يرجّح معظم محللين في بلدنا [إيران] بأن الهدف الأساس لهذه النهضات العظيمة – وكما اعتبره آية الله الخامنئي قائد الثورة الإسلامية – هو إحياء القيم الإسلامية، وخير دليل على ذلك تعيين أيام الجمعة وتحديداً ما بعد صلاة الجمعة كأوقات مصيرية للقيام بالاحتجاجات العارمة تحت عنوان يوم غضب الثورة [أو ما شابه ذلك]. ومن هنا يطلقون على هذه الثورات والانتفاضات الكبيرة عنوان الصحوة الإسلامية.

١- اللوتس اسم زهرة جميلة وقد عرف عن الفراعنة استخدامهم لزهرة اللوتس في صنع العطور.

لكن لا يزال أكثر المحللين والخبراء الغربيين يقفون مشدوهين أمام هذه الانتفاضات والنهضات الباهرة للعقول تجاه النظم العربية الدكتاتورية، فيرون أن هذه النهضات ليست إلا تولداً جديداً للعرب وعودتها لمجدها وتاريخها العريقين، حيث تريد استعادة حقوقها المسحوقة من رفاه وأمن من جهة، وتشكيل شرق أوسط جديد تسوده الكرامة والحرية والديمقراطية من جهة أخرى.

فاعتبر هؤلاء الغربيون العامل الاقتصادي وإحياء بعض القيم والمبادئ مثل الديمقراطية والكرامة والحرية، بعد نفي القيم الإسلامية و[تجاهل] دورها في هذه الثورات، وقد سموها الربيع العربي نظراً إلى ازدهار الحرية والإنسانية والكرامة العربية من خلال هذه الثورات.

هناك سؤال مطروح نحاول أن نجيب عنه من خلال هذه المقالة، وهو ما إذا كان اعتبار هذه الثورات نتيجة المشاكل الاقتصادية فحسب، والبحث عن مطالب المناهضين في المسائل الاقتصادية ولا غير؟ وتسمية هذه النهضات الكاسحة – كما هو رأي بعض الخبراء - باسم ثورة الخبز؟

لدراسة صحة هذه النظرية أو بطلانها لابد من إطلالة سريعة على وضع الثورات العربية، مروراً على نظريات بشأن أهداف الثورات تؤكد على تأثير المسائل الاقتصادية في نشوئها، ثم من خلال دراسة الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان والمقارنة بينها وبين المعايير الموحدة الاقتصادية ووضع الانتفاضات نحاول الوصول إلى إجابة علمية عن السؤال المحوري لهذا البحث.

إطلالة سريعة على ثورات البلدان العربية

انطلقت شرارة احتجاجات الشعوب العربية من تونس بتاريخ ١٨ كانون الأول ٢٠١٠م (٢٧ آذر ١٣٨٩ش)، واجتاحت بلدان شمال أفريقيا وجنوب غرب آسيا

حيث تشمل تونس ومصر وليبيا والبحرين والأردن وسورية، كما تشمل بحجم أقل المملكة العربية السعودية والجزائر وعمان والكويت والمغرب، من خلال الثورات والمظاهرات والاحتجاجات العارمة التي لم يشهد لها مثيل من ذي قبل.

فكان اندلاع أولى شرارة للاحتجاجات في تونس بعدما أحرق الشاب التونسي نفسه اعتراضاً على وضع البطالة والفساد وتعامل الشرطة معه. ثم إثر ذلك بدأت الاحتجاجات الواسعة في تونس ليتم سقوط النظام التونسي في الرابع عشر من كانون الثاني ٢٠١١م (٢٤ دي ١٣٨٩ش).

بعد ذلك توجهت الأنظار العالمية إلى الاحتجاجات المليونية في مصر والتي بدأت بتاريخ ٢٥ من كانون الثاني ٢٠١١م (٥ بهمن ١٣٨٩ش).

فأعلن المحتجون عن أهداف تلك الاحتجاجات بأنها مستلهمة من فوز الثورة التونسية، وهدفها إسقاط نظام حسني مبارك، وإلغاء قانون الطوارئ[١]، وزيادة الرواتب، وإنهاء العنف، والأهم من كل ذلك قد اعتبروا مطلبهم الأخير تسليم النظام لدولة تمثل الشعب المصري.

وبعد أربعة أيام قام الرئيس حسني مبارك بتصريح حول الإصلاحات رافضاً الخضوع للمطلب الرئيس للشعب المصري، ألا وهو التنحي عن الحكم. ثم في اليوم الثامن من الاحتجاجات خرج ليعد المحتجين بالتنحي في شهر أيلول. إلا أن حسني مبارك اضطر لترك السلطة عقب ١٨ يوماً من الاحتجاجات

١- بناء على هذا القانون كان الخروج في المظاهرات أمراً غير قانوني.

المستمرة في المدن الكبيرة المصرية بتاريخ ١١ شباط ٢٠١١م (٢٢ بهمن ١٣٨٩ش).[١]

أما في ليبيا فانطلقت مسيرة الاحتجاجات بدءاً من ١٣ كانون الثاني ٢٠١١م (٢٣ دي ١٣٨٩ش)، وبعد أربعة أيام أدت إلى قيام واسع النطاق، وبالتالي سيطرة معارضي نظام معمر القذافي على المدن الشرقية ونصف المدن في شمال غرب ليبيا.

فكانت حصيلة الاشتباكات بين القوى المعارضة والنظام الحاكم عشرات الألوف من القتلى الذين سقطوا ضحايا بأسلحة النظام والآلات والطائرات الحربية الحكومية. فقامت منظمة الأمم المتحدة (اليونسكو) بإدانة الهجمات، ناعتاً الرئيس القذافي بـ مجرم حرب. إثر ذلك تشكلت الدولة المؤقتة في بنغازي برئاسة الوزير المستقيل من نظام القذافي، ولم تمر أيام قلائل حتى توجه الأسطول الحربي الأمريكي والأوربي نحو ليبيا.

وفي اليمن وتحديدا في العاصمة صنعاء قام عشرات الآلاف من الناس في أواخر كانون الثاني ٢٠١١م (٧ بهمن ١٣٨٩ش) بمظاهرات في الشوارع وطالبوا بتنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن السلطة.

فكان جواب علي عبد الله صالح لمطلب الشعب أنه سوف يترك السلطة في عام ٢٠١٣ بعد ٣٥ عاماً من التربّع على كرسي الحكم. في جمعة الغضب الواقع ١١ آذار (٢٠ إسفند ١٣٨٩ش) شهدت المدن اليمنية مظاهرات واحتجاجات واسعة، حيث تم احتواء المسيرات بتدخل القوى الحكومية باستخدام الغازات الكيمياوية.

١- الحقيقة إن تاريخ انتصار الثورة المصرية تاريخ مميز حيث صادفت انتصار الثورة الإسلامية في إيران التي توافق يوم ١١ فبراير ١٩٧٩م. (مترجم).

فقام علي عبد الله صالح بإعطاء بعض الوعود بتحسين الأوضاع وفتح المجال لمشاركة فاعلة للشعب على الصعيد السياسي، والقيام بتعديلات على الدستور اليمني. بيد أن الاحتجاجات استمرت لتؤدي إلى إصابة علي عبد الله صالح و خمسة من رموز الحكومة اليمنية بتاريخ ٤ حزيران ٢٠١١م (١٤ خرداد ١٣٨٩ش) حيث تم انتقالهم إلى المملكة العربية السعودية.

في سورية اعتباراً من أوائل شهر بهمن ١٣٨٩ش[١] خرج الآلاف من المتظاهرين في مدينتي درعا وحمص ضد نظام بشار الأسد، مطالبين بتنحي الرئيس السوري عن السلطة، حيث تم قمعهم من قبل الحكومة.

أما المحتجون في البحرين فأطلقوا ثورتهم في أواخر بهمن ١٣٨٩ش[٢]، فكان مطلبهم الرئيس إسقاط الحكم، أو تغيير الحكم الملكي بالنظام الدستوري. فسارت القوى العسكرية السعودية صوب البحرين بعدما اتسعت رقعة الاحتجاجات، لتساهم الدولة البحرينية في قمع الاحتجاجات والفتك بالمتظاهرين.

كما في الأردن قامت بعض المظاهرات والاحتجاجات في السابع من شهر حزيران ٢٠١١م (١٧ دي ١٣٨٩ش) وبلغت الأمور مبلغاً اضطر عاهل الأردن الملك عبد الله الثاني بتغيير رئيس الوزراء.

وفي المملكة العربية السعودية قام المعارضون بمظاهرة رمزية طالبوها فيها بالمزيد من الحرية المشروعة وتغيير الملكية إلى النظام الدستوري. في الرابع من شهر آذار ٢٠١١م (١٣ إسفند ١٣٨٩ش) امتدت الاحتجاجات من الإحساء والقطيف إلى عاصمة السعودية الرياض.

١- الواقع في ١٥ آذار ٢٠١١م (مترجم).

٢- الواقع في من ١٤ شباط ٢٠١١م (مترجم).

عقب ذلك منعت الحكومة السعودية أي نوع من التظاهرات والاعتصامات والاجتماعات، وهدّدت باستخدام القوة في مواجهة هذه التظاهرات إن استمرت الأوضاع على هذا المنوال. رغم تلك التهديدات من قبل الشرطة تواصلت مظاهرات غاضبة في بعض البلاد السعودية حيث أدى إلى مواجهة الحكومة بعنف، مما أسفر عن عشرات قتلى وجرحى، واعتقال عدد كبير من المعارضين.

متزامناً مع هذه الأحداث قامت احتجاجات واعتصامات معارضة في الجزائر وعمان والعراق والمغرب كما تم تبيين أوضاع كل منها في الجدول البياني أدناه. كما تم ترميز الدول من رقم الصفر إلى رقم الستة، تسهيلاً في تحليل أوضاع كل بلد.

الجدول رقم ١: وضع الثورات في البلدان العربية إلى تاريخ ٢٠١١م (١٠ مرداد ١٣٩٠ش)

اسم البلد	بدء الإحتجاجات	الوضع الأخير	رمز الوضع
تونس	١٨ كانون الأول ٢٠١٠	الثورة	٦
مصر	٢٥ حزيران ٢٠١١		
ليبيا	١٧ شباط ٢٠١١	الحرب الأهلية	٥
اليمن	٣ شباط ٢٠١١		
البحرين	١٤ شباط ٢٠١١		
سورية	٢٦ يونيو ٢٠١١	احتجاجات واسعة	٤
السعودية	٢١ يونيو ٢٠١١	احتجاجات معارضة واحتواء السلطة	٣
الجزائر	٢٨ كانون الأول ٢٠١١		
الأردن	١٤ حزيران ٢٠١١	احتجاجات معارضة وتغييرات في الدولة	٢
عمان	١٧ حزيران ٢٠١١		
المغرب	٣٠ حزيران ٢٠١١		

العراق	١٠ شباط ٢٠١١	احتجاجات متفرقة	١
الكويت	---		
لبنان			
قطر		عادي	٠
الإمارات			

دراسة الأبعاد النظرية لتأثير العنصر الإقتصادي في وقوع الثورات

كانت ولا تزال الدراسة النظرية لظاهرة الثورة موضوع مثير للانتباه والتمعن. فكل نظرية[1] بصدد تبيين قوانين التكامل أو التحول في الطبيعة أو المجتمع وإيجاد حل علمي لذلك. من هنا يفترض أن تقوم نظريات ثوريّة بتبيين هذه الظاهرة الاجتماعية المهمة، وتسهيل سبل استيعابها كمّاً وكيفاً.

تحاول هذه النظريات تفسير وقائع الثورة المختلفة، من خلال دراسة أسباب هذه الظاهرة الاجتماعية، وبالتالي التنبؤ بالخطوات المستقبلية التي ستؤدي إلى الثورة أو مقدماتها.

تطرح بعض النظريات الثورةَ- كنظرية الثورة عند كارل ماركس- بأنها ظاهرة إيجابية وحتمية ولا غنى عنها تأتي كأهم عامل في تكامل المجتمع وتحوّلها.

وبعض النظريات الأخرى- كنظرية إدموند برك- تتحلى برؤية محافظة تجاه الثورة تبين أن الثورة تفضي إلى انهيار العمود الفقري للمجتمع؛ إذ أن المجتمع لم يقم في وقت من الأوقات على أساس التعقل، بل هو قائم على التعصبات والتقاليد القديمة نتيجة تجربة التاريخ البشري، بينما الثورة تقضي على رأس المال هذا وهو ملك الشعب ليس إلا.

---

1. Theory

مهما كان الأمر فعلى تقدير المفكرين والمنظرين للثورة، فهناك علل وعوامل مؤدية إلى الثورة لابد من الدراسة حولها، في حين أنهم مختلفين على العامل الرئيس والموحّد للقوى المعارضة لوقوفهم في صف واحد ضد النظام السياسي الحاكم.

طرحت في الكتب التي تتناول نظريات الثورة، مذاهب مختلفة لا يسع ذكرها في هذه المقالة، لكننا سنذكر بعضاً من تلكم النظريات ونبيّنها من حيث تأثير المسائل الاقتصادية في الثورات:

١- نظرية ماركس

ماركس أول مَن قام بتبيين الثورة من الناحية العلمية، وفك رموز المعمّا الكامن في مفهوم الانقلاب بشكل علمي. من وجهة نظر ماركس أن العوامل الاقتصادية لها دور سيادي في الثورات؛ إذ أن البناء الحقوقي والسياسي والأخلاقي و... في مجتمع من المجتمعات لا تقوم إلا على البنية التحتية المسماة باقتصاد ذاك المجتمع، وطريقة إنتاج كل مجتمع هي التي تبني طبيعة المناسبات والأبنية الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

يعتقد ماركس أن طريقة الإنتاج تؤدي إلى تشكّل طبقة اجتماعية جديدة، لأن في كل فترة هناك أقلية تصل أيديهم إلى وسائل الإنتاج، دون الأكثرية الأخرى، مما يفضي إلى هيمنة الأقلية الماسكة بوسائل الإنتاج على الأغلبية الفاقدة لها.

وبالتالي التعارض بين هذه الفئة والفئة الحاكمة يؤدي إلى انفجار الثورة. مثلاً تحوّل طريقة الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي، أسفر عن ظهور طبقة البورجوازية، فإن التنازع بينهما أدى إلى الثورة البورجوازية، وهو بدوره نتج عن نشوء الطبقة العاملة، كما أن التنازع بين طبقتي برولتر وبورجوا أفضى إلى الثورة الإشتراكية.

٢- نظرية سوروكين

على هذه النظرية فإن الحالة الثوريّة وشروطها تتعلق بوضع الفرد أو تصوره لذاك الوضع.

تكمن الفرضية الأصلية لهذه النظرية في إن للناس مطالب والحاجات الضرورية، فإنّ سحق أو كبت هذه المطالب وعدم تلبية الحاجات الأساسية، سيؤدي إلى الشدة والعنف، وهذا الأخير هو العنصر الرئيس في حدوث الثورة.

٣- نظرية توكفيل

تدعم هذه النظرية الرؤية الفردية لسوروكين، إلا أنها تبيّن بأنّ تحسّن الوضع المعيشي للفرد وازدياد توقعاته من أهم عوامل التذمر والتنازع السياسي. بناءً عليها فإن السبب الرئيس في حدوث الثورة الفرنسية يكمن في الرفاه المتزايد في فرنسا قبل سنين ما قبل الثورة.

يقول توكفيل:

> من الخطأ القول بأن الثورة لا تحدث إلا بعد تفاقم الأمور، كلا، بل على عكس ذلك تحدث الثورة إذا ما خضع شعب معين لنظام جائر على مدى سنين بعيدة دون أي اعتراض، فإذا بهم يشعرون بتقليل ذاك النظام عن شدته وضغطه عليهم، وبالتالي يثورون ضده.

فيمكن إدراج رأي ابن خلدون- حيث أشار إليه في آثاره قبل ٦٠٠ سنة- أن كل مجتمع مال إلى الرفاهية والترف المفرط، ينتهي مصير دولته إلى السقوط، ضمن نظرية توكفيل هذه.

يواجه كل من هذه النظريات أنواع النقد والإشكالات العديدة عليها، حيث تم بسطها وشرحها في كتب العلوم السياسية. ما يهمنا في هذا المجال أن

النظريات المعهودة التي ترى دوراً مستقلاً للعوامل الاقتصادية في وقوع الثورة تعتبر في يومنا أحادية الجانب وناقصة، إذ إن هناك عوامل عديدة تُذكر في تبيين أسباب الثورة، حيث نكتفي بذكر إحدى النظريات الحديثة باختصار:

٤- نظرية تشالمز جانسون

بناء على هذه النظرية الثورة هي نتاج ظهور التنازع بين البيئة والقيم في النظام الاجتماعي. فإن النظام الاجتماعي يفقد اتزانه بسبب أربعة عوامل كالتالي:

- تغيير القيم بمنشأ خارجي (كدخول إيديولوجيا الأجنبية)؛
- تغيير القيم بمنشأ داخلي (كابتداع الزعماء)؛
- تغيير البيئة بمنشأ خارجي (كتأثير الثورة الصناعية على المجتمعات)؛
- تغيير البيئة بمنشأ داخلي (كازدياد الفجوة بين طبقات المجتمع، والبطالة، والفقر).

ما دام هناك مبادئ اجتماعية وحقائق بيئية متلائمة مع بعضها البعض، فالمجتمع منيع على الثورة. في الواقع أن مصدر وقوع الثورة هو التعارض بين القدرة السياسية والقدرة الاجتماعية.

فإذا قام أولو القوة السياسية من الناس بمخاصمة نظام القيم الاجتماعية سوف يجابههم ويحذّرهم أصحاب القدرة الاجتماعية باستخدام نفوذهم المعنوي، وإذا لم تصلح هذه المجابهة، قد تحصل حالة الشغب والانتفاضة. لهذا فإن وجود القيم المشتركة يخفض التعارض بين المجموعات الاجتماعية والقدرة السياسية بشكل كبير.

باختصار فإن الحرمان الاقتصادي- خلافاً لرأي ماركس وأتباعه- لا يستلزم دائماً أن يكون العامل الرئيس لحصول أسباب الثورة، وأساساً أن معظم الثورات لم تحصل في مجتمعات متدهورة اقتصادياً، بل على الأغلب ظهرت الثورات في مجتمعات كانت تتمتع برفاهية نسبية.

لذلك فإن هنالك عوامل اقتصادية و سياسية واجتماعية وثقافية ودينية تؤثر في ظهور حالات ثوريّة، إلا أن من الملاحَظ في كثير من الأحايين أن الحرمان

الاقتصادي الذي يعيشه فئة من الفقراء والمساكين، والشكاوى الاقتصادية عند البعض حيث منعتهم من النشاطات الاقتصادية، يُستغلان كعاملين محوريّين من قبل القوى المعارضة في بادئ الأمر، ثم تتبعه مطالب أخرى لمعارضي النظام.

على كل حال فاليوم رغم كل الإشكالات الواردة على نظرية تشالمز جانسون- كالتغافل عن دور القائد في الثورة- تم الاتفاق على أربعة عوامل من العوامل المذكورة في نظرية جانسون كمنبع ومنهل الثورات الشعبية.

فبغضّ النظر عن منشأ التغييرات، يمكن اعتبار تغيير البيئة وتغيير المبادئ هما المنشأ للثورات بشكل عام. ويمكن طرح مسألة البحث- في إطار هذه النظرية- كالتالي: هل منشأ الثورة وانتفاضة البلدان العربية التغييرات الاقتصادية أو تغييرات المبادئ؟

فلذلك نحاول في هذا الإطار أن نجد إجابة عن هذا السؤال من خلال دراسة الوضع الإقتصادي للبلدان العربية على عتبة الانتفاضات الشعبية العظيمة.

اقتصاد البلدان العربية قبل وقوع الثورات والإحتجاجات

١- [ارتفاع] نسبة البطالة؛

٢- ارتفاع الأسعار، خاصة في تأمين السلع والخدمات الضرورية للمحرومين؛

٣- التوزيع غير العادل للثروة؛

٤- فرض الضرائب المفرطة، وارتفاع تكلفة العيش؛

٥- تقديم الخدمات العامة بشكل غير مناسب، من قبيل الصحة والتعليم؛

فإن الدول غالباً ما تتناول في مشروع إصلاح الأمور المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية، الأهداف السياسية أيضاً؛ لأن هذه الأمور ترتبط مباشرة بالفقراء وأصحاب الدخل الضئيل- والذين يفوق عددهم الشرائح الأخرى في المجتمع- والإصلاحات على هذا الصعيد يحول دون

تمرد هذه الطبقة وانتفاضتهم، وأقل فائدته هي جلب اهتمام المصوّتين، وفي حال عدم الاهتمام بالأمور المذكورة فأقل ثمن لابد من دفعه هي الإسهام في تشكيل دولة جديدة للنظام الجديد على يد المعارضة.

إن أحداً من المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم في السنين الأخيرة من قبل المؤسسات الدولية في ترتيب البلدان وتقسيمها إلى ثلاث فئات:

١- الدول المتقدمة؛

٢- الدول النامية؛

٣- الدول السائرة نحو التقدم.

- **عبارة عن مؤشر التنمية البشرية**[1]

يعتبر هذا المؤشر معدّلاً هندسياً لمجموع المؤشرات الموحدة الإنمائية المتكونة من:

١- الأمل تجاه الحياة؛

٢- مدى الإلمام بالقراءة والكتابة؛

٣- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

لدراسة الوضع الإقتصادي للبلدان العربية على عتبة الثورات العربية، تمت مراجعة أحدث تقارير وإحصائيات المؤسسات الدولية، لتقديم صورة واضحة عن آخر تطورات للأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية. وفي الختام تم إرفاق الإحصائيات المختلفة للنقاط المذكورة أعلاه ما يتعلق بكل بلد مع تبيين كل نقطة وتحليلها.

1. Human Development Index

- **تونس**

يعتمد اقتصاد تونس ونموّه على البترول، والفلاحة، والمنتجات الغذائية، وصناعة قطع غيار للسيارات، والسياحة. اعتمدت تونس اعتباراً من سنة ١٩٨٦م إصلاحات هيكلية واسعة على الصعيد الاقتصادي، بناء على تحرير الأسعار والتخفيف من الأعباء الجبائية.

حققت تونس خلال العشرة المنصرمة نمواً اقتصادياً متوسطاً على وجه الاستقرار، وتتمتع اليوم بأكبر نمو في الناتج الداخلي بين الدول الإفريقية والشرق الأوسطية. فقد ساهمت الإصلاحات الإقتصادية الشاملة وتحرير الأسعار في نيل تونس إعجاب المؤسسات المالية الدولية واستحسانها أكثر من مرة. حيث صنفت الدراسة التي قام بها المؤتمر الاقتصادي الدولي[1] تونسَ في المركز الأول بين الدول الإفريقية، و في المرتبة الثامنة والثلاثين بخصوص القدرة التنافسية الاقتصادية في العالم. وهذا يعني تفوق تونس على دول مثل برتقال (٤٣)، وإيطاليا (٤٩)، واليونان (٦٧).

التحقت تونس في عام ١٩٩٠م إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية[2]، كما أنها تعد من أعضاء منظمة التجارة العالمية[3].

وفي عام ١٩٩٦ قامت تونس كأول دولة من حوض البحر الأبيض المتوسط بتوقيع الاتفاقية التجارية مع الاتحاد الأوربي[4] المبنية على رفع التعريفات والموانع التجارية برمتها.

تعتبر الاتحاد الأوربي اليوم أول شريك تجاري لتونس، حيث تتشكل ٧٢،٥٪ من مجموع واردات تونس عبر دول الاتحاد الأوربي، كما تتكون ٧٥٪ من مجموع صادرات تونس إلى تلك الدول.

---

1. World Economic Forum
2. GATT
3. WTO
4. EU

رغم كل ذلك تعتبر البطالة طاعون اقتصاد تونس. فهي معضلة تكبر يوماً بعد يوم متزامنةً مع نمو السكان وازدياد الطاقة العاملة. فإن نسبة البطالة حسب الإحصائيات الرسمية في هذا البلد تعادل ١٤ في المائة، حيث يشكل معظمها خريجو الجامعات. كما أن ٥٥ في المائة من سكان تونس أعمارهم تحت ٢٥ سنة، وهذا إن دل على شيء يدل على انهيال سيل من الباحثين عن العمل.

كذلك ثورة تونس – وكما أوردنا سابقاً – بدأت إثر انتحار خريج جامعي حيث أحرق نفسه احتجاجاً على تعامل الشرطة معه، حيث منعته من بيع الفواكه والخضار بعد أن صادرتها بدعوى عدم امتلاكه لمجوّز البيع.

ومن المشاكل الاقتصادية الأخرى في تونس عدم تمتع الفقراء من السياسات الإنمائية الاقتصادية، حيث أدت إلى اتساع الشرخ بين الفقراء والأغنياء. يتوزع قرابة ٤٠ بالمئة من الدخل القومي في المنطقة ما يسمى بالقرية الباذخة، بينما سكان قرية الفقيرة والتي تتموقع على الأغلب في جنوب تونس وغربها لا يمتلكون إلا ٢،٥ بالمئة من مجموع دخل البلد.

– مصر

أهم الموارد الاقتصادية في مصر عبارة عن:

١- الفلاحة؛

٢- صادرات نفطية؛

٣- السياحة.

يشتغل أكثر من ثلاثة ملايين مصري في خارج مصر وأغلبهم في السعودية، حيث تعتبر تحويلاتهم النقدية مورداً من موارد الإقتصاد المصري (٧،٨ مليار دولار أمريكي في سنة ٢٠٠٩م).

تشكل عائدات قطاع السياحة ورسوم العبور في قناة السويس أهم مصدر للإقتصاد المصري (أكثر من ٤٨٪ في سنة ٢٠١٠م). إن بلد مصر وإن تلعب دوراً متواضعاً في عالم صادرات نفطية، إلا أنها تتحكم في أكبر محطة لنقل البترول في العالم عبر قناة السويس، حيث تنتقل يومياً ثلاثة ملايين برميل النفط عن طريق قناة السويس، مما يعادل ٣،٦ بالمئة من مجموع إنتاج النفط الخام في العالم.

اتخذت دولة مصر اعتباراً من عام ٢٠٠٣م سياسة التحرير الاقتصادي والإصلاحات الواسعة على صعيد الاقتصاد، منها: دعم سياسة الخصخصة، والتقليل من التعريفات الاقتصادية، وإصلاح قانون الضرائب مما أدى إلى ارتفاع الموارد الضريبية بمقدار مائة في المائة خلال عام ٢٠٠٦م. في التقرير السنوي اعتبر صندوق النقد الدولي[1] مصرَ أحد البلدان العليا في العالم التي تفترض الإصلاحات الاقتصادية.

مع ذلك فإن من مشاكل الإقتصاد المصري عدم توزيع الثروات بين طبقات المجتمع المختلفة وحرمان الشريحة المنخفضة الدخل من الإصلاحات والنمو الاقتصادي. ولهذا كان أحد اعتراضات الشعب على النظام ما قبل الثورة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، من رغم ثبات الدخل. كشفت دراسة مبنية على بيانات البنك الدولي ومنظمة تقويم نمو الفقر الاقتصادي عام ٢٠٠٧م عن عيش ٤٤٪ من سكان مصر في ما سمّته بـ الفقر المطلق أو الفقر النسبي، وذلك على النحو الآتي:

١- تبلغ نسبة الفقر المطلق في مصر ١٤،٦ مليون نسمة تقريباً، ممن يمكنهم علاوة على تأمين حاجاتهم الغذائية (٢٤٧٠ سعرة حرارية يومياً) شراء بعض السلع الأساسية والخدمات البدائية.

---

1. IMF

٢- يعيش ١٩،٦ بالمئة من سكان مصر (قرابة ١٣،٦ مليون نسمة) تحت خط الفقر، حيث لا يقدرون على تأمين المواد الغذائية الضرورية إلا بصعوبة.

٣- يعيش ٨،٣ بالمئة من سكان مصر (قرابة ٢،٦ مليون نسمة) في الفقر المفرط، بمعنى أنه إذا صرف هؤلاء كل دخلهم على الطعام فقط، فلا يستطيعون سد الجوع وتأمين حاجاتهم الغذائية.

فلم تقم الاحتجاجات الحاشدة في مصر سنة ٢٠١١م إلا بعد ما كان دخل ٤٠ بالمئة من الشعب المصري أقل من دولارين في كل يوم.

ومن سائر مشاريع الحكومة المصرية لإنماء الهيكلية الاقتصادية (لا سيما زيادة مدى الحمولة والنقل عبر قناة السويس والبنى التحتية للمواصلات) سحب ديون ثقيلة من الولايات المتحدة، حيث حصلت على متوسط ٢،٢ مليار دولار سنوياً في كل عام من الولايات المتحدة لغاية عام ١٩٧٩م. وفق آخر تقرير نشرته وكالة الاستخبارات المركزية[1] عام ٢٠١٠م، وقعت مصر في المركز السابع عشر من الدول أكثر اقتراضاً في العالم، حيث تضاهي نسبة استدانتها ٨٠،٥ بالمئة من الإنتاج القومي الإجمالي.

فمن البديهي أن الحكومة ستقوم بتسديد ديونها من خلال رفع نسبة صادراتها أكثر من وارداتها مهما أمكن، ولو اضطرت بتقليل الاستهلاك، وتخفيض المستوى المعيشي، والرفاهية الاقتصادية.

كما واجهت دول كثيرة مثل بولندا، وبرزيل، والمكسيك حالةً اقتصاديةً يُرثى لها خلال الثمانينات، وذلك نتيجة الاستدانة المفرطة.

---

1. CIA

وكانت من معضلات المجتمع المصري قبل الثورة البطالة. خاصة مع ملاحظة التغييرات في تشكيلة السكان المصريين، و ارتفاع عدد الشباب المتخرجين من الجامعات نجد أن هذه المعضلة كانت ترتفع يوماً بعد يوم؛ إذ كانت هذه النسبة أضعاف مضاعفة أكثر من نسبة بطالة خريجي الجامعات قبل حدوث الثورة.

كما سبق القول أنه بالإضافة إلى المطالب السياسية والهيكلية لدى المعارضة، فكانت المعضلات الاقتصادية أيضاً تشكل قسماً من مطالب المحتجين كالتالي:

١- نسبة عالية للبطالة؛

٢- تضخم أسعار المواد الغذائية؛

٣- انخفاض الحد الأدنى من الأجور.

- **ليبيا**

يعتمد اقتصاد ليبيا على النفط في الدرجة الأولى، بحيث تُؤمّن جميع الموارد الصادراتية عبر مبيع النفط (حوالي مليوني برميل يومياً).

تعتبر ليبيا من أعضاء أوبك حيث تتمتع بعد نيجيريا والجزائر بأكبر ذخائر نفطية في إفريقيا. تحولت ليبيا- بعد اكتشاف النفط- من بلد فقير إلى بلد غني، حتى أصبح الناتج القومي الإجمالي لليبيا يفوق الدول الإفريقية كلها، وحتى بعض الدول المتقدمة مثل إيطاليا وسنغافور وكوريا الجنوبية وإسبانيا.

تعتبر قلّة كلفة استرجاع البترول (حوالي دولار لكل برميل) والجودة العالية للنفط الليبي، والدنو من الأسواق الأوربية، من الأمور التي تجذب المستثمرين الأجانب إلى اختيارها دون غيرها. وكانت احتجاجات الشعب الليبي مثيرة للعجب، مقارنة للشعبين المصري والتونسي اللذَين كانت المشكلات الاقتصادية تشكّل أهم مصدر لقلقهم وتذمرهم.

إن الإيرادات النفطية العالية مكّنت الحكومة الليبية من القيام بإنجازات اقتصادية واجتماعية جبارة في مجال السكن والتعليم والتربية. بعد إبطال المقاطعات الدولية على ليبيا في الأمم المتحدة، قامت هي بدورها سنة ٢٠٠٣م بإصلاحات اقتصادية وتحرير الأسعار، كما وضعت أموراً في جدول أعمالها من قبيل طلب الانتماء إلى منظمة التجارة الدولية، ومشروع الخصخصة، والحد من الإعانات المالية.

فلا تعاني ليبيا الفقر المطلق والفقر النسبي مثلما تعانيها الدول المجاورة لها، لكن الحكومة لم تستطع حل المشكلة الرئيسة للشعب الليبي إلا وهي مشكلة والبطالة المتزايدة. وفق آخر إحصاء لنسبة البطالة في ليبيا هناك نسبة مرتفعة (٢١ بالمئة) وهذا من أكبر أرقام البطالة في المنطقة. إضافة إلى أن ٥٠ في المئة من سكان ليبيا هم من فئة الشبان ما دون العشرين من العمر، فهناك موجة عظيمة في حالة الانضمام إلى سوق العمل.

كما أن عدم تطبيق المؤهلات وتنمية المهارات منعت الكثيرين من العمال الليبيين من العمل وفي المقابل تم استخدام العمال المهاجرين الخبراء. ومن جهة أخرى الظروف المناخية والطبيعة الصحراوية في ليبيا قاسية جداً، فلا يمكن للطاقة العاملة الاشتغال بالفلاحة أيضاً. ولذلك الفلاحة في ليبيا غير رائجة، والمواد الغذائية تشكل ٧٥ بالمئة من الواردات الليبية.

تبقى معظم الإحصائيات الاقتصادية من قبيل بيانات كيفية توزيع الثروة، والاختلاف بين الطبقات من حيث الدخل والإيرادات طي الكتمان، رغم ذلك فقد أعلنت وكالة الاستخبارات المركزية خلال تقرير في عام ٢٠١٠م- من دون ذكر الفجوة الطبقاتية (معامل الجيني)- بأن ثلث سكان ليبيا تحت خط الفقر؛ إذ أن الموارد الحاصلة من التنمية الاقتصادية لا تصل إلى الطبقات المحرومة من المجتمع إلا قليلاً.

- **اليمن**

تعتبر اليمن من أفقر الدول العربية وأقلها نمواً وتقدماً. تمتلك اليمن القليل من الذخائر النفطية، وتشكل الضرائب النفطية على الشركات الأجنبية أكبر مصدر (٧٠٪ إلى ٧٥٪) من عائدات الحكومة. يرتقب نفاد الذخائر النفطية لليمن لغاية عام ٢٠١٧ م، وينهار الاقتصاد اليمني بشكل كامل.

طبعاً هناك ذخائر الغاز الطبيعي والأراضي الصالحة للزراعة تم رصدها في اليمن، إلا أن فقدان الاستثمار وعدم وجود الأرضية اللازمة يعتبر عائقاً تجاه التمتع بهذه الثروات إلى الآن.

مع ذلك يشكل قطاع الزراعة الركن الأساس للاقتصاد اليمني، أما الصناعة الداخلية فضعيفة جداً. إن اليمن بعد اتحاد اليمنَين الشمالي والجنوبي قامت بإصلاحات اقتصادية بدعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لكنها رغم تنفيذ مشاريع عدة من قبيل تخفيف الأجور، والكلفة الدفاعية، والحد من الإعانات، وتنمية نسبة الضرائب على البيع، وترخيص الخصخصة، لم تسجّل على الصعيد الاقتصادي نجاحاً يذكر.

ويمكن ذكر بعض أسبابها كعودة حوالي ٨٥٠٠٠٠ يمني من بلدان الخليج الفارسي، وتقلص كبير في وصول الدعم الدولي، ودعم الدولتين السعودية والكويت، والنزاعات الداخلية والسياسية، لا سيما الحرب الداخلية سنة ١٩٩٤م، والقتال ضد الشيعة الحوثيين، كعوامل مؤثرة في إجهاض الإصلاحات الاقتصادية.

إن نسبة الفقر في اليمن عالية جداً، حيث يعيش ٤٥ بالمئة من اليمنيين تحت خط الفقر. فكان التضخم بمقدار ١٨٪ في خصوص المواد الغذائية ضغطاً مضاعفاً على الطبقة الفقيرة. ونسبة البطالة في اليمن أكبر نسبة في المنطقة. فإن دخل نصف الشعب اليمني لا يتجاوز دولارين يومياً.

كانت في الاحتجاجات الواسعة بداية سنة ٢٠١١م، البطالة والتضخم والظروف الاقتصادية المزرية تتصدر قائمة مطالبات المعارضة. كما انتشرت صور المحتجين اليمنيين يرفعون رغيف خبز بأيديهم رمزاً لمطالباتهم من الحكومة.

- **البحرين**

إن البحرين أول بلد في حوض الخليج تم اكتشاف الذخائر النفطية فيها. وحالياً يؤمن حوالي ٦٠ بالمئة من الإيرادات الحكومية من خلال النفط والغاز الطبيعي. رغم ذلك إن الذخائر النفطية فيها محدودة، ويتوقع نفاد الذخائر النفطية في البحرين لغاية ١٠ أو ١٥ سنة آتية.

من هنا اعتمدت دولة البحرين- لا سيما بعد حرب الخليج الفارسي (١٩٩٠م)- مشاريع متعددة وناجحة في سبيل تنويع الاستثمار والتحرير الاقتصادي، وبالتالي توجهت إلى الاستثمار على تنمية البنى التحتية بشكل واسع، ومشاريع أخرى لتحسين مقاييس الحياة، والصحة، والتعليم والتربية، والسكن، والكهرباء، والطرق و...غيرها.

فتحولت البحرين من خلال تنمية البنى التحتية المتقدمة في الحمولة والنقل والمواصلات، والموانئ المتطورة صناعياً، وتقنية صنع السفن والأساطيل البحرية وتصليحها، إلى مركز خدمات مالية وتجارية في المنطقة. اليوم تقوم المئات من الشركات الأجنبية للخدمات المالية بنشاطات في البحرين، ويعتبر المطار الدولي للبحرين من أكثر المطارات ارتياداً بين بلدان الخليج الفارسي.

أهم صناعة داخلية في البحرين هي إنتاج الألومنيوم؛ حيث تحتل المركز الأول في إنتاج هذه المادة في الشرق الأوسط، والمركز الخامس في الصعيد العالمي. كما تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين سنة ٢٠٠٥م، وهذا يعتبر أول اتفاقية من نوعها بين بلدان الخليج الفارسي.

حالياً يقع مركز الأسطول الخامس للقوات البحرية الأمريكية في البحرين. وفق تقرير عن بلدان غرب أسيا أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م، حقّقت البحرين أسرع نمو اقتصادي بين الدول العربية. كما أنجزت البحرين عام ٢٠٠٦م أسرع نمو دولي في تأسيس المراكز المالية خاصة المصرفية الإسلامية، والتأمين، وقسم الخدمات المالية.

كما تعتبر البحرين وفق مؤشر الاقتصاد الحر أكثر البلدان في الحرية الاقتصادية ويعتبر اقتصاد البحرين الأكثر حرية في الشرق الأوسط حسب دليل الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١١، وفي المرتبة العاشرة بالنسبة للعالم. أشار تقرير التنمية البشرية[1] للعام ٢٠١٠م والذي يسمى بتقرير مستوى الرفاهية بتبوء البحرين للمرتبة ٣٩ في العالم.

رغم ذلك أن أهم المشاكل الاقتصادية للبحرين في أمد بعيد تدور حول البطالة ونفاد الذخائر النفطية ومنابع المياه الجوفية.

وفي سنة ٢٠٠٩م تبنّت دولة البحرين قراراً بتخصيص "الأفضلية" في الاستخدام للقوى العاملة العربية على حساب القوى العاملة الأجنبية، وذلك لحل معضلة البطالة في البحرين.

في الإحتجاجات الأخيرة البحرينية رغم أن بعض الخبراء اعتبروا البطالة أحداً من أسباب احتجاجات الشعب البحراني، إلا أن أغلبية الخبراء متفقين في الرأي بأن أهم مطالب المحتجين عبارة عن مسائل غير اقتصادية، مثل مطالبة المزيد من الحريات، والإصلاحات السياسية والمذهبية، ورفع التمييز ضد الشيعة التي تمثل أكثر من ٦٠ في المئة من سكان البحرين.

---

1. HDI

ومن الطبيعي أن هذه الاضطرابات السياسية ستؤثر – ولا شك – في الرونق الاقتصادي للبحرين بصفتها مركزاً مالياً في المنطقة، وقد تروق هذه الحالة لبعض البلدان في المنطقة، حيث تجد أنفسها مضيفة ثانية للشركات المالية الدولية إن استمرت الأوضاع في البحرين على هذا المنوال.

– سورية

نظراً للإيديولوجية الاشتراكية الحاكمة في سورية، قامت الدولة خلال الستينات الماضية (١٩٦٠م) بتأميم كثير من المصانع والشركات العملاقة لتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع. وحتى اليوم نجد حضوراً وتدخلاً ملموساً للدولة على صعيد الأسعار، والتجارة، والصنائع الضخمة، حيث يعتبر تدخل الدولة من أهم عوامل تخلف الاقتصاد السوري.

طبعاً إن سورية ولا سيما بعد استلام بشار الأسد الحكم، ومع وجود فريق من الليبراليين الاقتصاديين بدأت بالتدرج في إصلاحات اقتصادية. في عام ٢٠٠١ تقدمت سوريا بطلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي تسعى وراء الإصلاحات الاقتصادية.

وفي هذا الإطار قامت بفتح الاقتصاد أمام القطاع الخاص ودعم التجارة الحرة وتثبيت العملة الصعبة، وإعادة افتتاح سوق البورصة بعد غيبوبة طالت ٤٠ سنة، وإصلاح قوانين الاستثمار، وترخيص نقل الأرباح إلى الخارج، وإصلاح قوانين الضرائب، والسماح بإنشاء البنوك الخاصة، والحد من الإعانات، مما ساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلاد.

كما قامت الحكومة السورية عام ٢٠٠٣م بتخفيض نسبة الأرباح، ثم في عام ٢٠٠٨م رفعت دعم البنزين، وزادت من سعر حاملات الطاقة. رغم ذلك يرى الخبراء الاقتصاديون بأن حركة الإصلاحات تسير ببطء شديد.

واليوم يؤلف النفط والزراعة العمود الفقري في الاقتصاد السوري. تعتمد الحكومة في الموارد النقدية على تصدير النفط أكثر من أي شيء آخر. إلا أن الذخائر النفطية لسورية ضئيلة، وكما يرى بعض الخبراء أن سنة ٢٠١٢م ستكون نهايةً لهذه الذخائر، ولربما تحولت سورية إلى بلد مستورد للنفط، ولذا قد بَنت سورية آمالها للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي على الاستثمار على الغاز الطبيعي.

وفي هذا الإطار وقّعت عدة اتفاقيات مع بعض الشركات الأجنبية. كما أن الدولة وجّهت مشروعها الإنمائي على الصعيد الاقتصادي ورفع العائدات الاقتصادية والاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية صوب قطاع الفلاحة، وبفضل سياسة الدعم الحكومي للفلاحين، بدأت فعلاً بتصدير القطن والزيتون وزيت الزيتون وبعض الفواكه والخضار.

إلا أن الاقتصاد السوري بات أمام تحديات كثيرة، تتوزع بين تحدي ضعف الأسواق المالية والرأسمالية، وانخفاض الموارد النفطية، والغموض في مستقبل الموارد النقدية، والأهم من كل ذلك معضلة الفقر والبطالة التي تخيم على أغلبية الشعب السوري.

دخول قرابة ٧٠ بالمئة من القوى العاملة تحت ١٠٠ دولار شهرياً. جاء في تقرير لجنة البطالة السورية بتاريخ حزيران ٢٠٠٩م، أن سبعمئة عائلة سورية ما يعادل ٣،٥ مليون نسمة لا يحصلون على أي دخل يذكر. وحوالي ١٢ في المئة من سكان سورية يعيشون تحت خط الفقر. وأخذت نسبة البطالة تزداد من منتصف التسعينات (١٩٩٠م).

وعلى وجه التقريب ٦٠ بالمئة من سكان سورية هم مَن أعمارهم تحت ٣٠ سنة، وينضم كل سنة أكثر من ٢٠٠ ألف شخص إلى سيل الباحثين عن العمل، بينما الاقتصاد السوري غير قادر على استيعاب هؤلاء.

رغم كل ذلك أن المطالب الأصلية للمعارضة السورية ليست إلا مطالب غير اقتصادية، منها المزيد من الحرية السياسية، وقانون الأحزاب، وحقوق القوميات والطوائف المذهبية، والمطالب الاقتصادية لا يركّز عليها كثيراً، بيد أن بعض الخبراء اعتبروا في تحليلهم لنتائج هذه الاحتجاجات، أن ما لم ينجح فيه المحتجون حتى الآن، سيفعله الاقتصاد السوري المنهار ويسقط النظام.

- **المملكة العربية السعودية**

إن الاقتصاد الدستوري للمملكة العربية السعودية قائم على النفط إطلاقاً. والاحتياطيات النفطية السعودية هي الأكبر في العالم، ويقدّر الاحتياطي المؤكد بحوالي ٢٦٠ مليار برميل أي ربع احتياطي العالم من النفط.

يصل إنتاج النفط السعودي إلى ما يقرب من ١١ مليون برميل يومياً، والحكومة السعودية تدّعي أنها قادرة على رفع هذه النسبة إلى نحو ١٥ مليون وأن تحافظ عليها لمدة ٥٠ سنة.

تشكل الصادرات النفطية ٩٠ بالمئة من مجموع العائدات الاقتصادية، ونحو ٧٥ بالمئة من مجموع موارد الحكومة السعودية. ولذلك الاقتصاد السعودي متكل على النفط بشدة، وتتأرجح الحالة الاقتصادية بارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط.

تم تأسيس المجلس العالي للاقتصاد من قبل الملك عبد الله سنة ١٩٩٩م والذي كان يدعم مسألة الخصخصة بقوة آنذاك، ويتولى مسألة الاستثمار وترويج القطاع الخاص وإيجاد فرص العمل.

فإن الحكومة من خلال تنمية القطاع الخاص وجلب الاستثمار الأجنبي ومشاركتها تسعى لتقليل نسبة اعتمادها على الموارد النفطية، ومن خلال تدشين ست مدن صناعية ضخمة تتطلع إلى تنويع الاقتصاد السعودي لغاية عام

٢٠٢٠م، لا سيما من خلال تنفيذ أضخم وأطمح مشاريع بتروكيمياوية، بحيث تكاد تتحول بعضها إلى أضخم مشروعات بتروكيمياوية في العالم.

إن المملكة العربية السعودية للتوصل أسرع إلى سوق البضائع والخدمات الخارجية وبعد سنين من المفاوضات والإصلاحات الاقتصادية، انضمت سنة ٢٠٠٥م إلى منظمة التجارة العالمية. وكما جاء في تقرير نشره البنك الدولي سنة ٢٠١٠م احتلت السعودية المرتبة الثالثة عشرة بخصوص القدرة التنافسية الاقتصادية في العالم.

إلا أن الاقتصاد السعودي أصبح أمام تحديات خطيرة، من أبرزها معضلة البطالة وارتفاع عدد السكان. والملفت للنظر أنه رغم ارتفاع العائدات النفطية للحكومة السعودية، ظلّ الدخل القومي ما كان عليه في السبعينات وبداية الثمانينات.

فإن الدخل المتوسط لكل شخص سعودي في سنة ٢٠٠٤م أصيب بتقلّص مقارنة لعام ١٩٨٠م بمقدار ٨٠ بالمئة، والسبب في هذا التقلص يؤول بشكل كبير إلى ارتفاع عدد سكان البلد والشباب خاصةً بثلاثة أضعاف.

يعتبر عدم المطابقة بين المهارات المهنية للمتخرجين السعوديين، وحاجة سوق العمل الخاصة، من أهم حواجز التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. اليوم مع غض النظر عن النسبة المرتفعة للبطالة خاصة بين الأقليات، يشتغل ٦ ملايين غير سعودي في قطاعات مختلفة اقتصادية لاسيما قطاع البترول والخدمات العامة. تبنّت الرياض أخيراً تكاليف هائلة في سبيل تنمية المهارات المهنية، كانت من جملة تلك المعاقل المعرفية جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.

حصلت أخيراً احتجاجات أغلبها شيعية، في كل من الرياض وطائف والقطيف احتجاجاً على قلة الأجور أولاً، ثم امتدت مطالب المحتجين إلى مطالب غير اقتصادية تشمل المطالبة بالحرية السياسية والمذهبية للشيعة، وخروج السعودية من البحرين، مما واجه القمع المطلق من جانب السلطات السعودية.

- **الجزائر**

تُعد المحروقات والقطاع الهيدروكربوني، هما العمود الفقري للاقتصاد الجزائري؛ إذ يمثّلان نحو ٦٠٪ من الدَّخل الحكومي، ونحو ٩٥٪ من عائدات البلاد من التصدير. تمتلك الجزائر ذخائر نفطية عظيمة ما يقرب ١٢ مليار برميل النفط، حيث يأتي احتياطي النفط الجزائري في المرتبة الرابعة عشرة على المستوى العالمي.

كما أنها تمتلك ثامن أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم. أخذت الجزائر بدءاً من سنة ١٩٩٣م في الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر، فقامت بإلغاء الحصر الحكومي على الواردات، ذلك لإيجاد التنافسية في الاقتصاد، وجلب الاستثمار الخارجي، وفي هذا الإطار تم تحويل الكثير من الأراضي الزراعية والشركات من القطاع العام الحكومي إلى القطاع الخاص.

ثم في عام ٢٠٠١م وقعّت على اتفاقية تجارية بينها وبين الاتحاد الأوربي على أساس تخفيض التعريفات، ورفع نسبة التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوربي، وبدأت بمفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

كما أن الحكومية الجزائرية أنجزت بالفعل خطوات جبارة في تخفيف الديون الخارجية للدولة، فتم تخفيض الديون التي تبلغ ٣٣،٦٢٣ مليار دولار في سنة ٢٠٠٥م، إلى مليون دولار في سنة ١٩٩٧م.

فهي من خلال هذا الإنجاز الكبير وتخزين الإيرادات النقدية في صندوق الاحتياطي العام، تهتم بسياسة التنويع في الاقتصاد الجزائري بدعم متواصل من المستثمرين الأجانب.

لكن الحكومة الجزائرية رغم هذه المعطيات الاقتصادية، لم تنجح في تحسين مسألة البطالة المزمنة والمتأزمة في البلد. بلغت نسبة البطالة نهاية عام ٢٠٠٦م نحو ١٥،٧٪ ، كما كان ٧٠٪ من العاطلين عن العمل ذوو أعمار تحت

٢٠ سنة. كما أن تنمية قطاع الهيدروكربون وهو بدوره صناعة مكلفة، لا يستوعب اشتغال الأكثر من العمال. على وجه التقريب ٢٣،٦٪ من سكان الجزائر (ما يقرب ٨،٦ مليون نسمة) تحت خط الفقر، ودخلهم أقل من دولارين يومياً.

إضافة إلى عدم تمكن الحكومة من احتواء التضخم لا سيما التضخم على مستوى المواد الغذائية، بحيث إن صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٠م أعرب عن قلقه بشأن الاحتواء الفاشل للتضخم في هذا البلد.

واعتباراً من كانون الأول ٢٠١٠م قامت احتجاجات عديدة في خصوص قلة السكن، والبطالة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الجزائر، ثم اتسعت الاحتجاجات في سنة ٢٠١١م عقب ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جديد. إثر ذلك قامت الحكومة بتخفيض في أسعار المواد الغذائية.

ثم قام جزائري بإضرام النار في نفسه أمام مبنى حكومي تبعاً لانتحار التونسي بوعزيزي، مما أدى إلى قيام الأحزاب المعارضة والاتحاديات بتوسيع الاحتجاجات، حيث تم قمعها بواسطة القوى الحكومية.

- **الأردن**

تعتبر الأردن بلداً صغيراً بثروات طبيعية محدودة. يعتمد اقتصاد المملكة في الإيرادات بشكل رئيسي على صادرات الملبوسات، والأدوية، ومستحضرات التجميل، ومناجم البوتاس والفوسفات. الأردن فاقدة للذخائر النفطية والغاز الطبيعي.

أدخل الملك عبد الله منذ سنة ١٩٩٩م، سياسات اقتصادية متحررة مما أدى إلى ازدهار على صعيد إنتاج الملبوسات، والأدوية، وتنمية المصرفية، وقطاع الخدمات، وتوفير شركات الحمل والنقل والمواصلات، حيث جعلت الآن اقتصاد الأردن من أكثر الاقتصادات حرية وتنافسية في الشرق الأوسط، بتسجيله

ارتفاعاً أعلى من الإمارات العربية المتحدة ولبنان. كما هي أكثر بلد عربي قام بتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة[1] مع الولايات المتحدة، وكندا، والاتحاد الأوربي، وسنغافور، وماليزيا، وتركيا، والجزائر، وليبيا وتونس و...وغيرها.

نسبة التعليم، ومستوى كيفية التعليم، ونسبة العمال المختصين في الأردن أعلى من باقي البلدان في المنطقة. يأتي عدد كبير من العمال غير المختصين من بلدان مثل مصر، وإندونيسيا، وفيليبين، وسورية إلى الأردن بحثاً عن العمل، بينما يشتغل ٦٠٠ ألف أردني (حوالي ١٠٪ من سكان الأردن) خارج البلاد كعمال مختصين ورؤوس أموال بشرية، حيث تعتبر تحويلاتهم النقدية من أهم الموارد النقدية التي تضخّ في الاقتصاد الأردني.

رغم كل ذلك أن الاقتصاد الأردني يعاني معضلة البطالة المزمنة. تقدر نسبة البطالة في الأردن ١٣،٥٪ حسب الإحصاء الرسمي، و٣٠٪ حسب الإحصاء غير الرسمي. يفوق معدل الفئة العمرية الشابة في الأردن أشقّتها في المنطقة، ويشكل ٣٥٪ من مجموع السكان مَن هم أعمارهم دون ١٤ سنة. وهذا يعني انهيار سيل من الباحثين عن العمل على الاقتصاد الأردني في السنين القادمة.

هناك عديد من الخبراء يقومون بنقد الحكومة الأردنية متسائلين عن السبب الذي وراء استخدام آلاف من العمال الأجانب ما يشكل عددهم ٢٥٪ من القوة العاملة في البلد، في حين أن الأردن هي بنفسها تعاني معضلة البطالة وعدم وجود فرص للعمل. تعتبر العاصمة عمان هي أغلى مدينة في العالم العربي بعد دبي وأبو ظبي وبيروت.

1. FTA

ومن مشاكل الشعب الأردني مسألة الفقر. وفق الإحصاءات سنة ٢٠١٠م يعيش ١٤٪ من سكان الأردن تحت خط الفقر. هناك شرخ كبير بين طبقات المجتمع من جهة الدخل، والمنطقة الافتراضية للفقراء لا تحصل إلا على ٣٪ من مجموع الدخل القومي. ينصدم الناس مطرداً بصخرة التضخم القاسي خاصة التضخم في أسعار المواد الغذائية.

تبعاً للركود الاقتصادي في الأردن في كانون الأول ٢٠١٠م أخذ التضخم يرتفع معه بسرعة فائقة، حيث وصل من ١،٥٪ إلى ٦،١٪ وأصبح التضخم ليعتبر سبباً من أسباب الاحتجاجات الأخيرة في مملكة الأردن.

- **عمان**

لا تمتلك عمان ثروات عظيمة نفطية مثل أشقتها المجاورة لها، فهي ليست عضواً في الأوبك، إلا أنها وبعد اكتشاف ذخائر نفطية جديدة في أواسط التسعينات أبلغت معدل ذخائرها النفطية إلى ٥ مليارات برميل من النفط.

قامت دولة السلطان قابوس تحذراً من الاتكال إلى النفط بتنفيذ المشاريع التنموية اعتباراً من سنة ١٩٧٥م. ثم أخذت هذه المشاريع الإصلاحية في السرعة والتزايد في سنة ١٩٩٩م بسبب ارتفاع أسعار النفط، فتوجهت الدولة باهتمامها إلى زيادة دور القطاع الخاص وتحرير الأسعار، ومشاريع تنمية الاقتصاد الحديث، وفتح المجال أمام الاستثمار الخارجي. انضمت عمان إلى منظمة التجارة العالمية.

تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين عمان والولايات المتحدة عام ٢٠٠٦م على إلغاء التسعيرات من جميع البضائع الاستهلاكية، والمنتجات الصناعية، وكامل الدعم للاستثمار الخارجي.

تعتمد سلطنة عمان خطة مستقبيلة تحت عنوان "خطة عمان ٢٠٢٠" للتنمية الاقتصادية في جميع المستويات، وتعتبر التنمية الصناعية طويلة الأمد جزء من هذه الرؤية المستقبلية، حيث تستمر بقوة من خلال إحداث عدة مدن صناعية بمشاركة شركات الاستثمار الأجنبية.

من أكبر معضلات اقتصاد عمان معضلة البطالة. معظم العمال (حوالي ٨٠٪ في عام ١٩٩٩م، و٦٠٪ في عام ٢٠٠٧م) هم عمال أجانب من بلدان مثل الهند وبنغلادش وسريلانكا، والذين يعملون بأجور زهيدة. كان السبب يكمن في فقدان العمال العمانيين لميزة التخصص والمهارة في العمل من جهة، ورفضهم للعمل في القطاع الخاص بأدنى حد من الأجرة.

فارتفعت نسبة البطالة في عمان ١٥٪ بين سنين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ م. تبعاً لذلك تبنت الحكومة سياسة التعمين[1] التي تعني إحلال العمالة الوطنية المدربة والمؤهلة محل العمالة الوافدة، وهي ترتكز على دعامتين أساسيتين: التدريب المستمر للكوادر العمانية بكل مستوياتها، وإلزام مقدار نصاب معين لاستخدام العمالة العمانية.

لكن من الصعب تحديد مدى نجاح الحكومة في هذه الخطة مما للحكومة من تحفظات ورقابة شديدة على الإعلام. فالدولة تدعي بتخفيف نسبة البطالة إلى ٥٪، لكن بعض الوسائل تعتقد بأن نسبة التضخم فوق ١٠٪، وفي المقابل أن كثيراً من المصادر المعتبرة الدولية لم تقم بتحديث إحصاءاتها حول نسبة البطالة في عمان منذ عام ٢٠٠٤م.

كانت مطالب المحتجين في الاحتجاجات التي اندلعت عام ٢٠١١م تتمثل في معضلة البطالة وزيادة الحد الأدنى من الأجور كأسباب رئيسة، حيث انتهت بإعطاء السلطان قابوس الأمر بزيادة فرصة العمل، ورفع الحد الأدنى من الأجور.

---

1. Omanisatian

- **المغرب**

تعتمد المغرب في الاقتصاد على الفلاحة، والفوسفات، والسياحة. فهي ثالث منتج للفوسفات (بعد الولايات المتحدة والصين) في العالم، بالتالي فإن نسبة التفاوت في أسعار الفوسفات في السوق العالمية تؤثر في الاقتصاد المغربي.

تبنّت المغرب وتحديداً من سنة ١٩٩٣م عقب تخفيض الاتكال إلى صادرات الفوسفات سياسة خصخصة القطاع العام، واستعانةً بميزات الاقتصاد الإقليمي (من قبيل القرب من أسواق أوربا وتدني الأجور) أطلقت مجموعة من الإصلاحات الواسعة، في مجال تنمية هيكلة قطاع النقل والتنقلات وإيجاد القطبين الصناعيين كازابلانكا وطنجة.

هذه الإصلاحات الشاملة التي أطلقها الملك محمد السادس أخذت في تطور بدءاً من سنة ٢٠٠٣م . تُصنف المغرب في المرتبة الثانية (بعد تونس) بخصوص القدرة التنافسية الاقتصادية في شمال إفريقيا. تعتبر فرنسا أول شريك تجاري (بائع - زبون) للمغرب. كما أنها أكبر دائن للمغرب وفي الوقت نفسه هي أكبر مستثمر فيها.

وقّعت المغرب في سنة ١٩٩٦م على اتفاقية تجارية مع الاتحاد الأوربي، وفي سنة ٢٠٠٦م وقعت اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثم جاءت المبادرة الوطنية للتمنية البشرية التي أعلن عنها الملك محمد السادس سنة ٢٠٠٥م، لتعزّز التنمية البشرية ومكافحة الفقر والفاقة والتهميش، وتوفير الكهرباء للقرى النائية، والتصدي للعجز الاجتماعي بالأحياء الحضرية الفقيرة والجماعات القروية الأشد خصاصاً، حيث تم تخصيص مليارين دولار لذاك المشروع، إلا أنه رغم معطيات جبارة أدى إلى العجز في الميزانية سنة ٢٠١٠م.

مما جعل المغرب من أكثر الدول اقتراضاً، حيث يشكل الدين الخارجي ٦١٪ من الإنتاج القومي الإجمالي. ومن الطبيعي أن تسديد الديون لا يحصل إلا على حساب التخفيض في الاستهلاك، والرفاه الداخلي، مما سيؤدي إلى الانهيار الاجتماعي في البلد.

تعتبر التكلفة الهائلة للواردات، خاصة النفط الذي يشكل أكبر معضلة الاقتصاد المغربي، والأعراض المزمنة التي تعتري جسد الاقتصاد، جعلت الشعب المغربي الذي يعمل ٤٥٪ منه في قطاع الزراعة، ليعيش بين أمطار موسمية ومجاعة.

نتيجة لذلك فقد ترك معظم الفلاحين (أكثر من ثلاثة ملايين) مهنة الفلاحة واختاروا العمالة في خارج البلد، ولا سيما في البلدان الأوربية، رغم ذلك ترتفع نسبة البطالة (١٠٪) ونسبة الأمية (؟) والفروق الاقتصادية بين طبقات الشعب المختلفة يوماً بعد يوم، مما جعل الاقتصاد المغربي أمام تحديات كبيرة، منها الفقر الواسع في أرجاء البلد.يعيش ١٥٪ من سكان المغرب بدخل أقل من دولارين يومياً.

إن في الاحتجاجات التي اندلعت عام ٢٠١١م وإن كان المطلب الرئيس للمحتجين بعض التعديلات الدستورية، إلا أن بعض الشعارات كانت عبارة عن: زيادة الفرص الاقتصادية، وإصلاحات في التعليم والتربية، وتحسين الخدمات الصحية، والتصدي لارتفاع التكاليف المعيشية.

- **العراق**

إن اقتصاد العراق قائم على النفط بشكل كامل، ويتم تأمين ٩٥٪ من موارد الحكومة منذ سنين بعيدة من خلال العائدات النفطية. فإن العراق بذخائره

النفطية العملاقة، تمتلك ثاني أكبر ذخائر نفطية في العالم، إذ يستخرج مليونين ونصف مليون برميل من النفط يومياً. خلال السنين الماضية قامت حكومة العراق بعدة خطوات لجذب الاستثمار الخارجي (خاصة الشركات النفطية).

وقد أدت الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الفارسي عام ١٩٩١م، والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، إلى خراب في البنى التحتية الاقتصادية، وارتفاع الديون الخارجية للعراق.

من هنا قامت الدولة بدءاً من عام ٢٠٠٤م بمحاولات لإعادة عمارة العراق، إلا أن هناك موانع تعيق المحاولات منها مسألة الأمن، والميزانية الناقصة، وعدم الالتزام الجهات الدولية بوعودهم تجاه العراق. مما نجد اليوم وبعد تحسين الوضع الأمني نسبياً وصرف مليارات دولار من عائدات النفط، فإن العراق غير قادرة على تأمين الكهرباء لنصف المطالبين، مما أدى إلى قيامهم باحتجاجات مختلفة طوال أشهر صيف الحارة عام ٢٠١٠م.

فأن سوء استخدام قطاع الفلاحة وعدم استثمارها بشكل مناسب —من رغم استخدام أكثر من نصف الأراضي العراقية في الزراعة —هو السبب في استيراد معظم المحصولات الزراعية من الخارج. كما أن عدم نشاط قطاع الإنتاج سبّب في استيراد كثير من المنتوجات (الأدوية والمحروقات و...). يعد حوالي ٢٥٪ (ربع سكان العراق) تحت خط الفقر، ونسبة البطالة (نحو ٣٠٪) مرتفعة جداً، ويتفاقم الأمر عندما يعمل معظم هؤلاء العاطلين في السوق السوداء.

قامت احتجاجات متفرقة في بعض المدن العراقية شباط سنة ٢٠١١م متأثرة بالثورات المصرية والتونسية، تتركز على الوضع الأمني والفساد الإداري بشكل عام، كما كانت هناك بعض المطالب الاقتصادية للمحتجين مثل: فقدان إعانة الكهرباء، وسائر الخدمات العامة، والاعتراض على ارتفاع نسبة البطالة والفقر.

- **الكويت**

تعتبر كويت بمعدل دخل يعادل ٨١،٨٠٠ دولار لكل فرد، أحداً من خمس دول غنية في العالم. فهي بامتلاكها ١٢ مليار برميل احتياطي النفط تتمتع بـ ٩٪ من مجموع احتياطي العالم.

تشكل العائدات النفطية ٩٥٪ من صادرات الكويت ومواردها النقدية. إن البنى التحتية لعمليات اكتشاف النفط آخذة في التوسع، كما تعهدت الجهات المعنية في الحكومة برفع معدل إنتاج من ٢،٨ مليون إلى ٤ ملايين برميل يومياً حتى نهاية ٢٠٢٠ م . تتمتع دولة الكويت بوضع مالي ممتاز، وتواجه غالباً ما زيادة في الميزانية.

كما أن زيادة الميزانية في سنة ٢٠٠٧م كانت أكثر من ٤٣ مليار دولار. تعتبر بورصة الكويت من خلال مشاركة ٢٠٠ شركة، والقيمة الاقتصادية ما يعادل ٢٣٥ مليار دولار ثاني أكبر بورصة في العالم. فإن الاقتصاد الكويتي من أكثر الاقتصادات العالمية حرية، ويعتبر- وفق مؤشر الحرية الاقتصادية ٢٠٠٨م- ثاني اقتصاد العالم حريةً. رغم ذلك لم يتم التنويع في الاقتصاد بشكل مناسب. فقد صادقت الدولة عام ٢٠١٠م على مشروع التنمية الاقتصادية بغية تنمية القطاع الخاص، والتنويع الاقتصادي. تستورد كل المواد الغذائية تقريباً.

كما أنه بسبب قلة مصادر المياه يتم استيراد ٧٥٪ من مياه الشرب أو تصفيتها. يعمل ٧٨٪ من القوة العاملة في القطاع الحكومي، ونظراً لكون ١٥٪ من سكان الكويت أعمارهم دون ١٥ سنة، لابد للحكومة من إيجاد فرص العمل الكثير. انخفضت في السنين الأخيرة وتحديداً بعد تنفيذ قانون دعم العمالة الوطنية نسبة البطالة في البلد، إلا أن نسبة التضخم لا تزال مرتفعة، حيث وصلت نسبة التضخم في كانون الأول سنة ٢٠٠٧م إلى ١٠،٤٪ وهذه النسبة لم تبلغها الكويت من ٢٥ سنة ماضية.

إن النزاعات الحادة بين البرلمان والحكومة أدت إلى سير الإصلاحات الاقتصادية ببطء. إثر الانتفاضات التي قامت أخيراً في المنطقة، حاولت بعض المجموعات المخالفة القيام بالمظاهرات والاحتجاجات ضد الحكومة.

فأصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، قراراً بصرف منحة مالية للمواطنين بقيمة إجمالية تبلغ أربعة مليارات دولار، وتقديم المواد الغذائية مجانًا [لفترة محددة]، تحت عنوان هدية ذكرى تحرير الكويت من الاحتلال العراقي. فلم تكن هناك احتجاجات تذكر في الشهور المنصرمة، إلا أنه عقب تقرير البرلمان المشاكس عن سوء استعمال الأسرة الحاكمة للثروات العامة، وعدم كفاءتهم، بات مستقبل هذه الاحتجاجات في هالة من الضباب.

وعلى كل حال فإن المطالب غير الاقتصادية مثل: ﷺطلب التجنس للعرب الأجانبﷺ، وﷺالاعتراض على الفساد الإداريﷺ، وﷺالمطالبة بمنح المزيد من الحرية السياسيةﷺ كان يلعب الدور الرئيس في الاحتجاجات الأخيرة في الكويت.

- **لبنان**

نجد في الاقتصاد اللبناني الحركة الرأسمالية والقوة العاملة في الخارج أكثر من أي شيء. سبّب انتشار الجالية اللبنانية في مختلف دول العالم، لتنمية العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسائر البلدان.

تشكل الجاليات اللبنانية في الخارج مع بعضها البعض شبكة تجارية، حيث تؤلف تحويلاتهم النقدية خُمس الاقتصاد اللبناني. وباعتقاد بعض الخبراء، أن معظم الداعمين والمحامين للاقتصاد اللبناني هم تجار لبنانيون خارج البلاد.

ويمتلك القطاع الخاص ٧٥٪ من موارد الاقتصاد اللبناني. تعادل نسبة القوة العاملة المختصة في لبنان نسب البلدان الأوربية، والمركز الأول بين الدول العربية. ورغم وفور المياه والأراضي الصالحة للزراعة، لا يغطي قطاع الفلاحة إلا ١٢٪ من القوة العاملة، مما جعله أقل القطاعات أهمية في الاقتصاد اللبناني.

تحتاج الصناعة اللبنانية إلى استيراد المواد الخام مثل البترول، لذلك هذه الصناعات غير مربحة في لبنان، وبالتالي فإن الصناعة في البلد تعتمد على مونتاج المنتجات المستوردة. أهم القطاعات الاقتصادية في لبنان هي القطاع المصرفي، والسياحة. (منقول من هوامش بعض المواقع العربية)

لا يوجد أي حدود على العملة الأجنبية والاستثمار الخارجي في لبنان. فإن الحكومة عقب الحروب الداخلية، ومحاربة إسرائيل بدأت بالمشاريع الإعمارية من خلال الاستدانة الخارجية، مما أدى إلى العجز في الميزانية بشدة.

فاتخذت الحكومة عام ٢٠٠١م سياسة التقشف من خلال إطلاق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية منها: تخفيض التكاليف الحكومية، ورفع ضريبة البنزين، والإقرار بقانون الضرائب على القيمة، وخصخصة القطاع العام.

أدت هذه المبادرات إلى ازدياد الفروق الاقتصادية بين طبقات المجتمع. كما أدى تذمر الشعب اللبناني من عدم توزيع الثروات بشكل عادل إلى إعراض الحكومة في توجهها من عمارة البنى التحتية، إلى تحسين الوضع المعيشي. كما أن الحرب بين حزب الله وإسرائيل نتجت عن خراب بعض البنى التحتية وتعميق العجز في ميزانية الحكومة.

تعتبر لبنان في الوقت الراهن من أكثر الدول استقراضاً في العالم وتحديداً خامس بلد مدين في العالم، حيث جاء في إحصائيات سنة ٢٠١٠م ديون لبنان الخارجية ما يعادل ١٣٤٪ من الإنتاج الداخلي الإجمالي.

فهذا الكم الهائل من الديون سبب في صرف نصف من ميزانية البلد لتسديد الديون، مما يواجه الطبقة الضعيفة في المجتمع مشاكل اقتصادية. هذا بالإضافة إلى مسألة ارتفاع الضرائب والتكاليف أسفر عن تعطيل بعض المؤسسات والمنظمات، وارتفاع نسبة البطالة (نحو ١٠٪) في البلد.

يمكن القول بأن لبنان بقيت بعيدة عن الأحداث والثورات التي وقعت عام ٢٠١١م في العالم العربي. طبعاً كان هناك احتجاجات متفرقة في الأيام الأخيرة، والتي كانت تدور مطالبها حول أمور غير اقتصادية، بل كانت جلها مطالب سياسية للمعارضين، حيث تعتبر هذا النوع من الأحداث – نظراً لتعدد القوميات والأحزاب السياسية في لبنان – أمراً طبيعياً وعادياً.

- **قطر**

يعتمد الاقتصاد القطري على النفط في بنيتها، إذ يشكل ٧٠٪ من العائدات الحكومية. دولة قطر بصدد التنويع في الاقتصاد، وفي هذا الإطار قدمت كامل دعمها لتسويق المنتجات البتروكيمياوية، والسماد، والفولاذ، ومحطات توليد الطاقة المحلية. وتمت بالفعل تنمية القطاع المصرفي ولا المصرفية الإسلامية والأمور المالية الإسلامية.

فكان دعم القطاع المصرفي وبورصة قطر هما السبب في نمو الاقتصاد القطري بالتواصل، وحتى خلال ركود الاقتصاد العالمي (٢٠٠٨-٢٠٠٩م)، مما جعل قطر بتسجيلها معدل ١٦،٣ في التقدم الاقتصادي هي أول دولة في العالم من حيث النمو الاقتصادي.

يتعلق الاقتصاد القطري بالقوة العاملة الخارجية بشدة؛ إذ يشكل العمال الأجانب الأغلبية الساحقة للقوة العاملة في قطر. ولهذا اتخذت قطر سياسة

تقطير التوظيف[1] سيتم من خلالها المزيد من الضغوطات على وفود العمال الأجانب إلى قطر، كما سيحصل المواطنون القطريون على نفوذ وهيمنة أكثر على المراكز الصناعية والإدارات.

تعتبر قطر بتسجيلها معدل البطالة ٠،٥ بالمئة لعام ٢٠١٠م من أقل معدلات البطالة في العالم. كما أن التضخم الاقتصادي فيها أيضاً سلبية (٢،٤ – بالمئة لعام ٢٠١٠م)، ومن هذه الناحية تتبوء قطر على المرتبة الأولى في العالم.

قامت دولة قطر سنة ٢٠٠٤م بتأسيس متنزه العلم والتكنولوجيا والأحياء التعليمية المكونة من كليات دولية، وذلك لتنمية الاقتصاد المعرفي وتأمين القوة العاملة المختصة واستقطاب المتخرجين القطريين من خارج قطر.

تمتلك قطر في الوقت الراهن مستوىً عالياً من المقاييس المعيشية العالمية من خلال تقديم خدمات اجتماعية عالية لمواطنيها. تعد قطر وفق معايير مؤشر التنمية البشرية[2] أكثر البلدان رفاهية في العالم بعد الإمارات المتحدة العربية.

لم تتسرب اضطرابات عام ٢٠١١م إلى هذا البلد أبداً، فإن ظهرت في بعض المواقع الإلكترونية الدعوة إلى القيام بالاحتجاجات، إلا أن الخبراء يعتقدون بأن هذه الصفحات تمت إعدادها من قبل بعض الدول الأجنبية اعتراضاً على سياسات قناة الجزيرة، ولا تستهدف الشعب القطري.

---

1. Qatarization
2. HDI

- **الإمارات المتحدة العربية**

يعتمد اقتصاد الإمارات المتحدة العربية على النفط والغاز بشكل كبير، إلا أن الاقتصاد الإماراتي يتقدم نحو التنوع الاقتصادي بسرعة فائقة. فإن النمو الصناعي في أبعاد واسعة، وإحكام بنية الإنتاج، والاهتمام المتزايد بقطاع الخدمات، وزيادة نسبة إنتاج آلومنيوم والفولاذ والحديد، وكذلك صناعة النسيج، وتصدير منتجاتها، جلب لها الكثير من الموارد الاقتصادية.

يعتبر صنع أكبر تجاري وأكبر برج في العالم، والجزر الصناعية الثلاثة، والمطار الدولي الراقي، من جملة مبادرات الدولة الإماراتية لتنمية قطاع السياحة، حيث تم إنجاز أغلبها بمشاركة شركات عملاقة أجنبية. ومن دواعي انجذاب الاستثمار الخارجي في الإمارات منحها ١٠٠٪ حق الملكية، وإعفاؤها عن دفع الضرائب كاملاً (صفر بالمائة).

يعتبر اقتصاد دبي من أرقى الاقتصادات في العالم من حيث الدخل الفردي؛ إذ حازت الإمارات وفق مؤشر التنمية البشرية سنة ٢٠١٠م على المركز الأول كأكثر البلدان رفاهية في العالم. إن الإمارات المتحدة العربية عضو في منظمة التجارة العالمية. تم توقيع اتفاقيات التجارة الحرة والمشاركة في التجارة والاستثمار بين الإمارات والولايات المتحدة سنة ٢٠٠٤م.

يواجه الاقتصاد الإماراتي تحديات بعيدة المدى، منها: الاعتماد على النفط، والنسبة الكبيرة للقوة العاملة الأجنبية، والأثر السلبي للتضخم الاقتصادي عليها. وفي هذا الإطار قامت الإمارات بوضع خطة إستراتيجية للسنوات القادمة بالتركيز على المحاور التالية: الاهتمام البالغ بالتنويع وإيجاد فرص أكثر لتوظيف مواطنيها من خلال رفع المستوى التعليمي، وتنمية القطاع الخاص.

لم تشهد الإمارات المتحدة العربية أيةً من احتجاجات سنة ٢٠١١م. وإن كانت الدولة تحذرا لمواجهة أية مخالفة، قامت بزيادة عدد كاميراهات أمن في أحيائها وزيادة الإجراءات الأمنية في البلد.

دراسة وتحليل دور المطالب الإقتصادية في النهضات العربية الحديثة

لدراسة دور المطالب الاقتصادية في ثورات البلدان العربية، وبعد ملاحظة مطالب المعارضين في كل بلد، نقوم بتحديد السبب الرئيس للثورات باختصار، ثم من خلال ملاحظة الوضع الاقتصادي الأخير ومطالب المعارضين في كل بلد عربي، نبيّن دور المطالب الاقتصادية في كل من الثورات بشكل توصيفي عبر الجدول الآتي:

البلد	الأسباب الرئيسة للثورة	دور المطالب الاقتصادية
تونس	١- استخدام العنف من قبل الشرط ٢- الإستبداد في الحكم وتضييق الحريات المدنية ٣- ارتفاع نسبة للبطالة ٤- ارتفاع أسعار المواد الغذائية ٥- تضييق الحريات الدينية ٦- الفساد الحكومي	كبير
مصر	١- استخدام العنف من قبل الشرطة ٢- الإستبداد في الحكم وتضييق الحريات المدنية ٣- ارتفاع نسبة البطالة ٤- ارتفاع أسعار المواد الغذائية ٥- قلة الحد الأدنى من الأجور	

	٦- تضييق الحريات الدينية ٧- محدودية الحرية السياسية ٨- الفساد الحكومي	
ليبيا	١- الفساد الحكومي ٢- الإستبداد في الحكم وتضييق الحريات المدنية ٣- الرقابة الشديدة، ومحدودية الحرية السياسية ٤- تضييق الحريات الدينية ٥- استخدام العنف من قبل الشرطة ٦- البطالة	وسط
اليمن	١- نسبة البطالة ٢- ارتفاع أسعار المواد الغذائية ٣- رفع الضرائب والتكاليف المعيشية ٤- اتساع الفقر ٥- الإستبداد الحكومي وتضييق الحريات المدنية ٦- التميز ضد الشيعة وبعض القوميات والمذاهب ٧- الفساد الحكومي	كبير
البحرين	١- التميز ضد الشيعة ٢- الإستبداد الحكومي وتضييق الحريات المدنية ٣- الرقابة الشديدة، ومحدودية الحرية السياسية ٤- تضييق الحريات الدينية ٥- الفساد الحكومي ٦- البطالة	

سورية	١- النزاعات القومية والطائفية ٢- الإستبداد الحكومي وتضييق الحريات المدنية ٣- استخدام العنف من قبل الشرطة ٤- محدودية الحرية السياسية ٥- البطالة ٦- التدخل الأجنبي، والإعلام العالمي، والمؤامرات	قليل
السعودية	١- التمييز ضد الشيعة، والتدخل في البحرين ٢- الإستبداد الحكومي وتضييق الحريات المدنية ٣- الرقابة الشديدة، ومحدودية الحرية السياسية ٤- استخدام العنف من قبل الشرطة	
الجزائر	١- ارتفاع نسبة البطالة ٢- ارتفاع الأسعار خاصة أسعار المواد الغذائية ٣- قلة الحد الأدنى من الأجور ٤- زيادة الضرائب والتكاليف المعيشية ٥- الإستبداد الحكومي وتضييق الحريات المدنية ٦- استخدام العنف من قبل الشرطة	كبير
الأردن	١- ارتفاع الأسعار خاصة أسعار المواد الغذائية ٢- زيادة الضرائب والتكاليف المعيشية ٣- البطالة ٤- تضييق الحريات الدينية	كبير

	٥- الإستبداد الحكومي وتضييق الحريات المدنية ٦- محدودية الحرية السياسية	
عمان	١- قلة الحد الأدنى من الأجور ٢- الإستبداد الحكومي وتضييق الحريات المدنية ٣- الرقابة الشديدة، ومحدودية الحرية السياسية ٤- تضييق الحريات المدنية ٥- الفساد الحكومي ٦- البطالة	وسط
المغرب	١- سوء تدوين النظام السياسي في الدستور ٢- الإستبداد الحكومي وتضييق الحريات المدنية ٣- محدودية الحريات المدنية ٤- ازدياد التكاليف المعيشية ٥- البطالة ٦- الخدمات الصحية والتعليمية المتدنية	
العراق	١- تدهور الوضع الأمني في المجتمع ٢- ضعف الخدمات العامة ٣- الفساد الإداري والحكومي ٤- البطالة	
الكويت	١- تزايد عدد الأجانب والطالبين للحصول على الإقامة في الكويت ٢- الفساد الحكومي ٣- الإستبداد الحكومي وتضييق الحريات المدنية	قليل

	٤- محدودية الحريات المدنية ٥- محدودية الحريات السياسية	
لبنان	١- الاعتراض على النظام السياسي الحاكم ٢- النزاعات القومية والطائفية	
قطر	لم يحدث أي احتجاج	---
الإمارات	لم يحدث أي احتجاج	

من الملاحظ أنه في معظم الاحتجاجات في المنطقة، هناك نسبة تشكلها المطالب الاقتصادية في أغلب الاحتجاجات، تتغير مقدراها من بلد إلى آخر.

كما أن مستوى الاحتجاجات أيضاً يتفاوت من منطقة إلى أخرى. فبالتالي أن الاحتجاجات في بعض البلدان أدت إلى الثورة وإسقاط النظام، وفي البعض الآخر بقيت كاضطرابات ضئيلة وهامشية. فمن البديهي ضرورة دراسة وضع كل بلد بشكل مستقل، إضافة إلى دراسة مدى تأثير المطالب الاقتصادية في كل من النهضات، فنحن بصدد إيجاد إجابة مناسبة عن السؤال التالي: هل يمكن أن نعتبر الأوضاع المختلفة في نهضات البلدان العربية تبعةً للأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد من دراسة الظروف الاقتصادية لهذه البلدان أثناء الاحتجاجات، حيث تمت الدراسة عنها في الفصل السابق، والجدول التالي يبين الإحصائيات الاقتصادية التي تؤثر في الوضع المعيشي للشعوب العربية:

البلد	مؤشر التنمية البشرية	الناتج القومي الإجمالي (دخل الفرد)	معدل البطالة	النسبة المئوية لسكان تحت خط الفقر	معدل ديون الحكومة للناتج القومي الإجمالي	نسبة التضخم
تونس	٠،٦٨٣	9400 $ (2010 est.)	%13 (2010 est.)	%3.8 (2005 est.)	50.4% of GDP (2005 est.)	%3 (2010est.)

مصر	٠،٦٢	6200 $ (2010 est.)	%9 (2010 est.)	%20 (2005 est.)	79.9% of GDP (2005 est.)	%11.1 (2010 est.)
ليبيا	٠،٧٥٥	14000 $ (2010 est.)	%30 (2004 est.)	% NA	3.3% of GDP (2005 est.)	%2.5 (2010 est.)
اليمن	٠،٤٣٩	2700 $ (2010 est.)	%35 (2003 est.)	%45.2 (2003 est.)	36.1% of GDP (2005 est.)	%12 (2010 est.)
البحرين	٠،٨٠١	40300 $ (2010 est.)	%15 (2005 est.)	% NA	65.8% of GDP (2005 est.)	%2 (2010 est.)
سورية	٠،٥٨٩	4800 $ (2010 est.)	%8.3 (2010 est.)	%11.9 (2006 est.)	28.6% of GDP (2005 est.)	%4.4 (2010 est.)
السعودية	٠،٧٥٢	24200 $ (2010 est.)	%10.8 (2010 est.)	% NA	17.1% of GDP (2005 est.)	%5.4 (2010 est.)
الجزائر	٠،٦٧٧	7300 $ (2010 est.)	%10 (2010 est.)	%23 (2006 est.)	6.6% of GDP (2005 est.)	%3.9 (2010 est.)
الأردن	٠،٦٨١	5400 $ (2010 est.)	%12.5 (2010 est.)	%14.2 (2002 est.)	63.2% of GDP (2005 est.)	%5 (2010 est.)
عمان	٠،٨٤٦	25600 $ (2010 est.)	%15 (2004 est.)	% NA	4% of GDP (2005 est.)	%3.2 (2010 est.)
المغرب	٠،٥٦٧	4800 $ (2010 est.)	%9.1 (2010 est.)	%15 (2007 est.)	60.9% of GDP (2005 est.)	%1 (2010 est.)
العراق	٠،٥٨٣	3800 $ (2010 est.)	%15.3 (2009 est.)	%25 (2008 est.)	% NA	%2.4 (2010 est.)
الكويت	٠،٧٧١	48900 $ (2010 est.)	%2.2 (2004 est.)	% NA	11.9% of GDP (2005 est.)	%4 (2010 est.)
لبنان	٠،٨٠٣	14400 $ (2010 est.)	% NA	% NA	133.8% of GDP (2005 est.)	%4 (2010 est.)
قطر	٠،٨٠٣	179000 $ (2010 est.)	%0.5 (2010 est.)	% NA	10.8% of GDP (2005 est.)	% -2.4 (2010 est.)
الإمارات	٠،٨١٥	49600 $ (2010 est.)	%2.4 (2011 est.)	%19.5 (2003 est.)	51.7% of GDP (2005 est.)	% 0.9 (2010 est.)

تشير نتائج العمليات التراجعية[1] من خلال تأثير كل من المتغيرات أعلاه على الثورات والنهضات العربية إلى ما يلي:

١- كلما ارتفع مؤشر الرفاه الاقتصادي، كانت نسبة الهدوء في البلاد أكثر.

٢- كلما ارتفعت نسبة الناتج القومي الإجمالي، كانت نسبة الهدوء في البلاد أكثر.

٣- كلما ارتفعت نسبة البطالة، ارتفعت نسبة التأزم في البلاد أكثر.

٤- كلما ارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر، ارتفعت نسبة التأزم في البلاد أكثر.

٥- كلما ازدادت الديون الخارجية، ازدادت الأزمة في البلد.

٦- كلما كانت نسبة التضخم أكبر، كانت الأزمة في البلاد أكبر.

إلا أن العمليات التراجعية الأولية وإن كانت تشير إلى البيانات أعلاه، لكنها وفق الإحصائية[2] المبنية على اعتبار النتائج، لا تؤيد أياً من النتائج الحاصلة، كنتيجة صحيحة على الدوام، ذلك ولأن بعض الدول رغم وجود الوضع الاقتصادي المتشابه تماماً، تؤتي نتائج جد مختلفة.

على سبيل المثال يبين الرسم البياني أدناه مدى تأثر النهضات العربية بالرفاه الاقتصادي كأهم متغير يحدد اليوم مستوى الرفاه الاقتصادي في بلدان العالم:

---

1. Recursion

2. F

- **الوضعية**

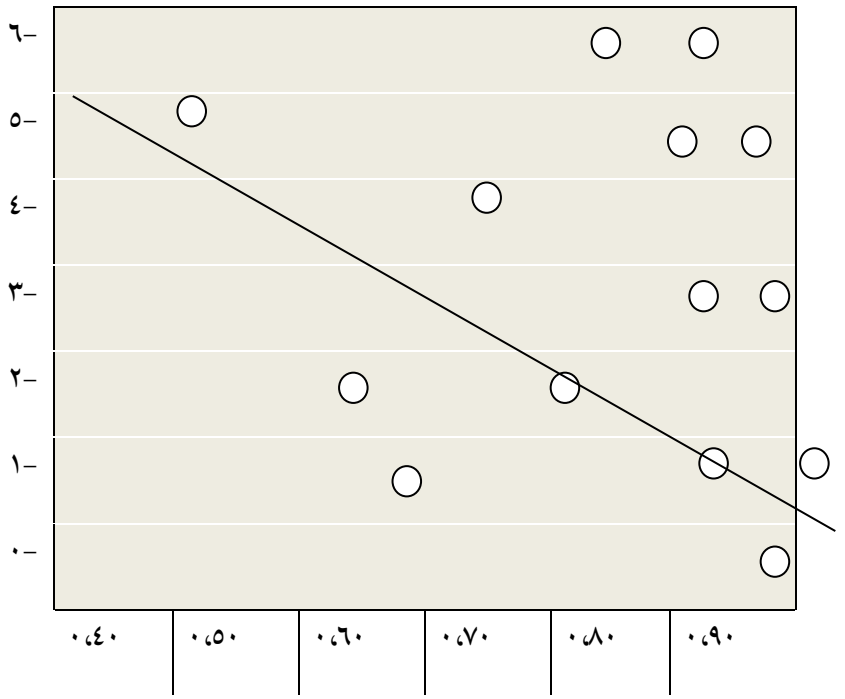

- **مؤشر التنمية البشرية**

في الرسم البياني أعلاه، يمكن ملاحظة الاختلاف في وضعية مستوى النهضات والمقارنة بينها وبين مستوى الرفاهية في بلدان مختلفة بوضوح.

إن الفاصلة بين النقاط وبين خط ركرسيون تشير إلى ضعف تحليل ركرسيون[1]، وانخفاض نسبة التطابق بين مستوى النهضات ومستوى العوامل الإقتصادية.

1. R2

هذا يدل على وجود عوامل أخرى مؤثرة في النهضات، فلذلك وفق قوانين الإحصاء (نظراً لعدم استقامة الإحصاء) لا يمكن الاعتماد على نتائج البيانات الاقتصادية فقط في تحديد وضع الثورات وأسباب النهضات العربية.

الخلاصة

منذ أواخر سنة ٢٠١٠م شهدت البلدان العربية النهضات والثورات العظيمة للشعوب العربية ولاسيما الشباب وخريجي الجامعات، حيث نزلوا في الشوارع متمسكين بشتى الوسائل لإظهار اعتراضاتهم على الأنظمة الحاكمة.

هناك سؤال يطرح نفسه مباشرة كالتالي: ما السبب وراء هذه النهضات العظيمة المفاجئة، وما هي العوامل المكونة لهذه الطاقة العظيمة التي تطيح بالأنظمة الدكتاتورية، وتجعل الشعوب أن يقفوا ضد حكامهم ويعترضوا عليهم بكل جرأة، في حين أن الحقوق المدنية لهؤلاء الشعوب تم سحقها في مهدها، إضافة إلى منع نموها تحت خفقان سياسي شديد، حيث اعتادت الناس في البلدان العربية بالإستبداد منذ سنين بعيدة.

فإذا بهذه النهضات العظيمة أدهشت المحللين السياسيين، فأصبح لكل منهم قراءة مختلفة عن المطالب الرئيسة للمعارضين ضد الحكومات. منهم من يعتقد أن المطالب الرئيسة للناس المطالبة بالحرية والديمقراطية، والآخر يرى أن إحياء القيم الإسلامية هو السبب الأساس وراء نهضة الشعوب.

تم في هذا البحث دراسة دعوى بعض المحللين بأن المطالب الرئيسة للشعوب العربية هي مطالب اقتصادية بحتة، وذلك من خلال دراسة أحدث أوضاع اقتصادية لبلدان المنطقة، فأتت بالنتيجة التالية، بأن العوامل الاقتصادية وإن كان لها دور في نهضة الشعوب العربية وقيامهم المليوني، إلا أن السبب الرئيس في توحيد طبقات

المجتمع المختلفة، واحتجاجات حاشدة أدت إلى ثورات عظيمة، هو عامل أهم من العوامل الاقتصادية، فلابد من البحث عن المصدر الأصلي لهذه الثورات- وفق نظرية جانسون- في تغيير القيم والمبادئ.

وهي قيم يبدو المنشأ الإسلامي فيها – من خلال دراسة متكاملة - أبرز من سائر المناشئ، كما يبشر ذلك بتشكل شرق أوسط جديد، ستُقدر فيه الكثير من المبادئ والقيم الإسلامية على المستوى الفردي والاجتماعي.

المصادر

1. Algerian monetary system going from bad to Worse, *IMF report 10996*, Retrieved 2010-10-31.
2. Korotavey A., Zinkina J., Egyptian Revolution: A Demographic Structural Analysis, *Entelequia, Revista Interdisciplinar*, 13(2011):139-169.
3. Finn, Tom (27 January 2011)., "Yemenis Take to the Streets Calling for President Sale To Step Down-As Unemployment rises and Oil and Water Reserves Dwindle, Thousands Demand an and to President's 32-year Reign", *The Guardian*.
4. N. Zaqqa: Economic Development and Export of human capital, A Contradiction? The impact of human capital migration on the economy of sending countries, *A case study of Jordan*; PhD thesis2006, p.11.
5. Nawar, Abdel-Hameed, **From Marina to Kom-Ombo: A Note On Poverty in Egypt**, Cairo University.
6. **The World Fact Book**, 2011.
7. World Bank (2006), Libya: Economic Report.
8. Economy of Algeria, http//en.Wikipedia.org.
9. Economy of Bahrain, http//en.Wikipedia.org.
10. Economy of Egypt, http//en.Wikipedia.org.
11. Economy of Iraq, http//en.Wikipedia.org.
12. Economy of Jordan, http//en.Wikipedia.org.

13. Economy of Kuwait, http//en.Wikipedia.org.
14. Economy of Lebanon, http//en.Wikipedia.org.
15. Economy of Libya, http//en.Wikipedia.org.
16. Economy of Morocco, http//en.Wikipedia.org.
17. Economy of Oman, http//en.Wikipedia.org.
18. Economy of Qatar, http//en.Wikipedia.org.
19. Economy of Saudi Arabia, http//en.Wikipedia.org.
20. Economy of Syria, http//en.Wikipedia.org.
21. Economy of The United Arab Emirates, http//en.Wikipedia.org.
22. Economy of Tunisia, http//en.Wikipedia.org.
23. Economy of Yemen, http//en.Wikipedia.org.
24. http//en.Wikipedia.org/Wiki/CIA World Fact Book.
25. http://en.Wikipedia.org/wiki /Economy-of-Arabian Business,1februaryBahrain expected to bustle.
26. http//en.Wikipedia.org/Wiki/Economy-of-Libya (Mach2,2009), Libya's Jobless Rate at20,7 Percent, Reuters Africa. Retrieved March2,2009.
27. http://www.cia.gov/libarary/publication/the-World-factbook, Social&Development Group
28. http//www.France24.com.
29. 2011 Algerian Protests in, http//en.Wikipedia.org.
30. 2011 Iraqi Protests in, http//en.Wikipedia.org.